

الاتحاد الاشتراكي .. والحكومة .. ومستقبل العمل السياسي

تبدأ لجنة مستقبل
العمل السياسي عملها
هذا الاسبوع ..
واللجنة أساسا مكلفة
بدراسة موضوع
المنابر والاتفاق على
رأى فيها . . .
والفكرة من المنابر
كما اتصورها
تهدف الى تحقيق
أمرين هامين :

□□ أولاً : توسيع مجال مشاركة الجماهير في رسم سياسة الدولة عن طريق الأفكار المختلفة - معارضة أو تأييداً - لاي موضوع مطروح والتوصل فيه الى الشكل الامثل الذي ترضى به الجماهير ..

□□ ثانياً : ان هذه المنابر نواة للأحزاب السياسية التي يمكن ان تقوم في مرحلة لاحقة ..

ومن الطبيعي ان قيام الاحزاب بمسئولياتها طوال السنوات الماضية لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة ، كما ان ظروف المرحلة الراهنة لا تعجل ظهور الاحزاب في ميدان السياسة بلادراسة هيبقة تحدد اهداف تلك الاحزاب وبرامجها ..

ومن المؤكد ان النظام الحزبي ، كما ان له زبايا ، له عيوبه ايضا ، ومن الضروري ونحن نفكر في اطلاق حرية قيام الاحزاب ان نحرص على تجنب مضار الاحزاب - بقدر الإمكان - ونستفيد من تجارب الآخرين ..

هذه هي الفكرة من المنابر - كما تصورنا .. وفي اعتقادي ان لجنة مستقبل العمل السياسي وهي تناقش هذا الموضوع امامها موضوع يجب ان يكون موضع دراستها حتى نصل فيه الى قرار. الموضوع من شقين :

الاول هو : ما هو دور الاتحاد الاشتراكي بعد ان يتم تشكيل المنابر ؟

هل ينبغي الانحسار الاشتراكي في صورته الحالية ؟
والاجابة على هذا السؤال تقول : ان هذا لا يمكن لانه لن يصبح له دور على الاطلاق على أساس ان معظم اعضائه سوف ينضمون الى المنابر ، يعبرون عن طريقها عن آرائهم ..

ومن هنا لابد ان يتحول الاتحاد الاشتراكي نفسه الى منبر من بين المنابر الاخرى .. بمعنى ان يقو، بمنبر الاتحاد الاشتراكي على أساس صيغة تحالف قوى الشعب وهي الصيغة التي قام عليها اصلا وهذا يحدد وضع الاتحاد بين المنابر بحيث لا يترك ضامعا او تائها بينها .. بالاضافة الى انه اذا وصلنا الى نهاية المرحلة الحالية وقامت الاحزاب يستطيع الاتحاد ان يتحول الى حزب هو الاخر بنفس المساهيم التي قام عليها ..

سؤال آخر يجب ان تبعث اللجنة عن اجابه له ..

والسؤال هو : أين تقف الحكومة من تلك المنابر ؟ لقد
شكت الحكومات المتعاقبة على السنوات الماضية من وضعها
داخل مجلس الأمة ، ثم مجلس الشعب ..

كل حكومات الدنيا تستند الى حزب او احزاب داخل البرلمان ، وهي تعتمد على
هذه « التزجيسة » في فرض مشروعات القوانين التي تقدم بها .. فهي تدخل
البرلمان وهي تعلم مسبقا ان هناك من سيؤيد تلك المشروعات ، وهناك من
سيعارضها ، وذلك مهما كانت الاغلبية التي تستند اليها الحكومة .. فهناك حكومات
تستند الى اقلية ، وغيرها عنده اقلية تعتمد على اصابع اليد الواحدة ..

ولكن الحكومة هنا في بلدنا تدخل الى المجلس باى مشروع قانون وهي لا تدري
من سيؤيد ، ومن سيعارض وعلى اى اساس سيكون التأييد ، ومن اين سيجيء
المعارضة بالرغم من ان كل اعضاء المجلس اعضاء في الاتحاد الاشتراكي وهمشككون
هينته البرلمانية ..

فالمعارضة هنا اذن تخضع للمصلحة الشخصية لعضو
المجلس وليس لشيء آخر . وكمن مشاريع دخلت الى المجلس
والحكومة على يقين من انها ستحصل على موافقة الاعضاء لم
تجىء المفاجأة بالرفض ..

الموافقة او المعارضة لا تخضعان لقاهم محددة او لبرامج واضحة ، وانما
تتصل اساسا بهزاج العضو او برغبته او بمصالحه ..

وفي ضوء هذا الوضع لابد وان تستند الحكومة الى كتل معين في صورة منبر ،
او مجموعة منابر متألفة بحيث تصبح الخطوط والحقوقالمة على اساس مبادئ
ومفاهيم وحتى تتمكن من خلق المعارضة البرلمانية ، التي لا تستند الى مزاج
شخصي ، او مجرد المعارضة فقط ، تطبيقالليل - خالف تعرف وتشتهر - بل تنبع
من مبادئ محددة ، وتصبح المعارضة بنظرية مع نفسها ومفهومة لغيرها ..

ولست اعتقد ان مستقبل العمل السياسي في مصر مسألة تخضع
للرحم بالغيث او التنجيم ، وانما هي مرسومة بنص الدستور ،
ومبادئ 10 مايو ، وورقة اكتوبر ، وايضا ورقة تطوير الاقتصاد
الاشتراكي ، وكل ما هو مطلوب من اللجنة ان تضع كل ذلك في
برنامج يحقق لمصر التطبيق الديمقراطي واضعين في الاعتبار
المحافظة على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية □

على حمدى الجمال